أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد
بين الإمام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا

الدكتور خالد الشتواني

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب اليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات اعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، واشهد ان لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

فقد كان من نتائج الاحتلال الانجليزي مصر شيوع كثير من مظاهر الاستبداد والاضطهاد السياسي بالإضافة الى ما آل اليه المجتمع من انحلال وفساد. وكانت المشكلة التي واجهت الساسة والمصلحين هو النهج الأمثل والسبيل الأقوم لإنشاء أمة قوية راقية، من طينة المجتمع المفكك الأوصال والممزع الأشلاء الذي انتهى به الجهل والفقر الى غايته، مع تحكم الاستبداد والاستعباد فيه أجيالا متطاولة حتى يئس الناس وأصبحوا لا يكترثون لشيء مما يجري حولهم بل أصبحوا في حاله فقدوا معها التمييز بين الضار والنافع، واختلط عليهم فيها الخير بالشر، وآنسوا الى الظلام حتى أصبح النور يؤذي أعينهم.

أمام هذا الوضع البائس اليائس الذي عم الحياة، رأى قادة الإصلاح الاجتماعي أن من أصاب البلاد من تفكك وانحلال، وما فتك بأهلها من أدواء، لم يكن نتيجة الاحتلال وإنما الاحتلال هو الذي كان من آثاره.

وقد برز من بين جموع المصلحين طائفتان متغيرتان في وسائل الاصلاح ومناهجه، متحدتان في الغايات والمقاصد الإصلاحية. إحداهما تدعو الى الأخذ بأساليب الحضارة الغربية، والأخرى تدعو الى الاحتفاظ بالمبادئ الإسلامية والتقاليد الشرقية.

وكان الداعون الى تمثل أساليب الحضارة الغربية زمرة من أصحاب الثقافة الأوروبية، الذين تلقوا دراستهم في أوروبا أو في المدارس الأوروبية، فانبهروا بزخرف الحياة الغربية المزدهرة، واستمدوا مثلهم العليا في حياتهم من معينها، حتى فقدوا الصلات الروحية والثقافية بينهم وبين الاسلام وحياة الشرق.

أما الطائفة الثانية فنادت بأن النهضة الصحيحة لا تقوم إلا على أساس التمسك بالدين الإسلامي والتقاليد الشرقية فشرعوا يقدمون للناس الإسلام في صورته الصحيحة القائمة على السهولة واليسر والبعيدة عن التشدد والتعقيد، وراحوا يهاجمون البدع والمحدثات، وأدعياء الدين المروجين للأباطيل بين الجماهير.

وبين هذين الاتجاهين برز اتجاه ثالث يرمي إلى التوفيق بين الإسلام والحضارة الغربية، وقد تزعم هذا الاتجاه الاصلاحي الاجتماعي الشيخ الإمام محمد عبده وأنصار دعوته من بعده، فنادوا بأن الإسلام هو الأساس الذي ينبغي أن يقوم على كاهله كل إصلاح، ولكنهم فسروا نصوصه تفسيرا يقبل معه كثيرا من أساليب الحياة والفكر الغربي، فأبرزوا للناس ان الدين الاسلامي لا يتعارض البته مع العلم وذهبوا يقيمون الدين على أساس العقل الذي لا يعترف أرباب الثقافة الغربية بغيره حكما، وقد عرف هذا الاتجاه فيما بعد بمدرسة المنار الإصلاحية.

وكنتيجة لمحاولة التوفيق هذه، وقعت مدرسة المنار الإصلاحية في تأويلات متعسفة وبعيدة، كنتيجة حتمية لمبالغتهم الشديدة في تقديس العقل وتحكيمه في أصول الدين وفروعه، وعلى رأس رواد مدرسة المنار الإصلاحية الذين انتحلوا هذا المنهج، نجد مؤسسها الأبرز الأستاذ الإمام محمد

عبده، وحامل لوائها من بعده السيد الإمام محمد رشيد رضا. فماهي أبرز القضايا العقدية التي تأثرت بالمنهج التوفيقي لإمامي المدرسة بالتحديد؟ وما هي حدود الصواب والخطأ في ذلك؟

للإجابة عن هذه الإشكالات العلمية عقدت العزم على تسطير دراسة مقارنة لبيان موقف رائدي مدرسة المنار الاصلاحية من آيات العقيدة على مستوى النظرية والتطبيق، فجاء هذا البحث الموسوم ب " أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند الإمام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا."

وأما عن هيكلة البناء العام للبحث فهي كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بالإمام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا.

المطلب الأول: التعريف بالإمام محمد عبده.

المسألة الأولى: نسبه ومولده.

المسألة الثانية: حياته العلمية ومكانته.

المسألة الثالثة: وفاته وآثاره.

المطلب الثاني: التعريف بالسيد محمد رشيد رضا.

المسألة الأولى: نسبه ومولده.

المسألة الثانية: حياته العلمية ومكانته.

المسألة الثالثة: وفاته وآثاره.

المبحث الثاني: أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند الإمامين.

المطلب الأول: الأصول العقلية.

المسألة الأولى: العقل ينبوع المعرفة.

المسألة الثانية: التأثر بمنهج المدرسة الاعتزالية.

المسألة الثالثة: التأثير في منهج المدرسة العصرانية.

المطلب الثاني: الأصول النقلية.

المسألة الأولى: القرآن الكريم.

المسألة الثانية: السنة النبوية.

المطلب الثالث: التعارض بين الأصول العقلية والأصول النقلية.

المسألة الأولى: تقديم العقل على النقل.

المسألة الثانية: التأويل.

المسألة الثالثة: التفويض.

الخاتمة.

المبحث الأول: التعريف بإمامي مدرسة المنار الإصلاحية.

كان من نتائج الحروب الصليبية المتوالية على العالم الإسلامي أن انتقلت الريادة الحضارية والعلمية إلى العالم الغربي، فأصبح العلم حين ذاك في حالة انكماش في الشرق؛ ونمو وازدهار في الغرب. وأصبحت معظم البلاد الإسلامية ترزح تحت سيطرة الدول الأوروبية، وأقصى المحتل الغربي العلماء عن ميادين الإصلاح، وحصرت وظائفهم في المساجد التي قل روادها، وأسندت دواليب الإدارة الحكومية إلى المستغربين من أصحاب الثقافة الأوروبية الذين نشؤوا في أحضان المحتل وتشبعوا بثقافته؛ وقاموا بدعم حركات التغريب ونشر المذاهب اللادينية، وأوهموا الناس أن حالة التخلف والتقهقر التي يعاني منها العالم الإسلامي لن تنكشف إلا عن طريق فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية؛ تماما كما حدث في أوروبا إبان العصور الوسطى.

ونتيجة حركات الغزو الفكري هذه قام بعض علماء المسلمين للرد على تلك الأفكار والمذاهب؛ محاولين التوفيق بين الدين والعلم؛ وتقديم تفسير عقلي للقرآن الكريم. وقد جسد هذا التيار الفكري الذي يقوم على أساس المنهج العقلي، رواد مدرسة المنار الإصلاحية، وهم ثلة من العلماء والمفكرين الذين ساهموا في نشر الثقافة العقلية مقاومة منهم لكل هجوم على الدين، وعلى رأس هؤلاء الرواد نجد الأستاذ الإمام محمد عبده، والسيد الإمام محمد رشيد رضا.

المطلب الأول: التعريف بالإمام محمد عبده.

أولا: نسبه ومولده.

هو الشيخ الإمام محمد عبده بن حسن خير الله المصري من آل التركماني الملقب ب"الأستاذ الإمام" من قبل تلامذته ومريديه، ولد في أواخر سنة 1265هـ الموافق ل 1849م في "شبشير" من قرى إقليم الغربية، ونشأ في قريته محلة نصر من أسرة متوسطة الحال.[1]

ثانيا: حياته العلمية ومكانته.

اختير للقرآن الكريم من بين إخوته؛ وأخلص للعلم من قبل والده، فتعلم مبادئ القراءة والكتابة في القرية. وحفظ القرآن جميعه في مده سنتين، ثم انتقل إلى المسجد الأحمدي بطنطا ليتعلم تجويد القرآن وقواعد اللغة العربية. بدأ رحلته مع العلم والعلماء في حدود سنة 1281هـ - 1864م، حيث جلس في دروس العلم في المسجد الأحمدي، وهجر الدراسة بعد سنة ونصف من انخراطه، ثم رجع فأقبل على تلقي العلم بنهم وشغف. وتوجه بعد ذلك للدراسة بالأزهر الشريف في سنة 1282هـ - 1866م، فدرس الأدب والتصوف والفلسفة والكلام وغيرها من العلوم. نال شهادة العالمية من الدرجة الثانية وهو ابن ثمان وعشرين سنة في عام 1294هـ- 1877م، وتولى رئاسة تحرير "الوقائع" في عام 1297هـ- 1880م، واتخذ منها منبرا لنشر دعوته الإصلاحية، ثم تولى منصب القضاء؛ ثم مستشارا في محكمة الاستئناف؛ ثم مفتيا للديار المصرية إلى أن وفاه الأجل[2].

ويعتبر الإمام محمد عبده هو المؤسس الحقيقي والأب الفكري والروحي لجيل الإصلاحيين، وكان الأستاذ الامام من الناحية الفكرية يدعو الى أمرين:

- الأول: تحرير الفكر من التقليد والبدع؛ واستئناف الاجتهاد؛ وفهم الدين على طريقة سلف الأمة. يقول – رحمه الله –:"ألم يأن لنا أن نرجع إلى المعروف مما كان عليه سلفنا فنحيا بما كان قد أحياهم، ونترك ما ابتدعه أخلافهم مما أماتهم وأماتنا معهم."[3]
- الثاني: إحياء اللغة العربية وزيادة الاهتمام بها. يقول – رحمه الله –:"إن القرآن هو حجة الله البالغة على دينه الحق، فلا بقاء للإسلام إلا بفهم القرآن فهما صحيحا، ولا بقاء لفهمه إلا بحياة اللغة العربية."[4].

ثالثا: وفاته وآثاره.

توفي – رحمه الله – وهو في أوج نشاطه العلمي في ثمانية جمادى الأولى سنة 1323هـ الموافق 11يوليو 1905م في الإسكندرية عن سبع وخمسين عاما بعد حياة حافلة بالنشاط العلمي والاجتماعي والإصلاحي[5].

ترك رحمه الله آثارا عديدة ومؤلفات مختلفة تدل على سعة علمه من أهمها[6]:

1- رسالة التوحيد.

2- مشكلات القرآن.

3- حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية.

4- الرد على الدهريين.

5- الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية.

6- تفسير سوره العصر.

7- تفسير جزء عم.

8- تفسير القران الكريم (لم يتمه).

المطلب الثاني: التعريف بالإمام محمد رشيد رضا.

أولا: نسبه ومولده.

هو محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن السيد بهاء الدين. ولد يوم الأربعاء27 جمادى الأولى سنة 1282هـ الموافق ل 18 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1865م في قرية "قلمون" على شاطئ البحر جنوب طرابلس الشام.[7]

ثانيا: حياته العلمية.

تلقى السيد محمد رشيد رضا علومه الأولية في بلاد الشام، ثم رحل إلى مصر سنة 1315هـ واتصل بالإمام محمد عبده، وأعجب بعلمه وإصلاحه، ومنهجه في تفسير القرآن الكريم. نشط السيد رشيد رضا في الدعوة وإصلاح التعليم، فأنشأ في القاهرة مدرسة الدعوة والإرشاد لتخريج المرشدين والوعاظ، وأصدر من القاهرة مجلة المنار، وكانت مجلة إسلامية متكاملة للشيخ رشيد رضا فيها مقال دائم في التفسير. وأنشأ مطبعة المنار في القاهرة، وأصدر منها عددا من الكتب والدراسات الإسلامية النافعة، سواء كانت من تأليفه أو من تأليف غيره.[8]

ثالثا: وفاته وآثاره.

توفي السيد رشيد رضا يوم الخميس 23 جمادى الأولى سنة 1354هـ الموافق ل 1935م. وهو يقرأ القرآن في السيارة قبل وصوله إلى مصر الجديدة عائدا من السويس مودعا الأمير سعود بن عبد العزيز، ودفن في قرافة المجاورين بجوار أستاذه محمد عبده.[9]

كان السيد محمد رشيد رضا من المكثرين في التأليف، ومن أشهر مؤلفاته:[10]

1- تاريخ الأستاذ الإمام: وهو أوسع ترجمة للإمام محمد عبده في ثلاث مجلدات.

2- نداء للجنس اللطيف.

3- الوحي المحمدي.

4- المنار والأزهر.

5- الوحدة الإسلامية.

6- ذكرى المولد النبوي.

7- الخلافة.

8- الوهابيون والحجاز.

9- السنة والشيعة أو الوهابية والرافضة.

10- مناسك الحج.

11- الربا والمعاملات في الإسلام.

12- شبهات النصارى وحجج الإسلام.

13- إنجيل برنابا.

14- المسلمون والقبط.

15- فتاوى السيد رشيد رضا.

16- ترجمة القرآن.

17- تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن.

18- تفسير القرآن الحكيم " تفسير المنار"

المبحث الثاني: أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند الإمامين.

كان من نتائج موجة التغريب العاتية التي اجتاحت العالم الإسلامي وأمطرته بوابل من الأفكار والمذاهب الغريبة عنه، أن حاولت طائفة من العلماء والمفكرين – وفي مقدمتهم الإمام محمد عبده والإمام محمد رشيد رضا –الرد عليها، منتصبين للتوفيق بين الدين والعلم، والنقل والعقل. وقد تلبسوا في دراستهم وبحوثهم حول الإسلام بآراء كثيرة خالفت في بعض الأحيان منهج العلماء من أهل السنة، وذلك نتيجة الإطراء في تقديس العقل، وتحكيمه في أمور الغيب وقضايا العقيدة، وتقديمه على النقل عند التعارض، باعتباره الأصل الأول للإسلام.

وبالإضافة إلى ذلك تبنى الإمامان –أيضا– المنهج النقلي في التعامل مع النصوص، واعتبروا القرآن الكريم طريقا من طرق التفسير، وأحاطوه بجملة من الضوابط المنهجية المعينة على حسن فهمه. أما السنة النبوية فقد اعتبروها طريقا من طرق التفسير كذلك، إلا أنه كانت لديهم بعض المواقف منها، ويتجلى ذلك في:

1– التقليل من شأن التفسير بالمأثور.

2– موقفهم من حديث الآحاد في مسائل الغيب والعقيدة، حيث إنهم ردوها؛ لأنها لا تفيد بزعمهم إلا الظن، ولا مجال للظن في مسائل الاعتقاد سيرا على نهج المعتزلة.

3– رد الروايات الإسرائيلية جملة، حتى وإن كانت صحيحة.

4 –التشكيك في بعض الأحاديث الصحيحة المجمع على تلقيها بالقبول والرضا.

ومن خلال هذا المبحث سنتناول بالدراسة والتحليل الأصول الفكرية التي اعتمدوها في تفسيرهم لآيات العقيدة، مع بيان موقفهم منها، ودرجتها من الحجية والاستدلال.

المطلب الأول: الأصول العقلية.

المسألة الأولى: العقل ينبوع المعرفة.

ضخم رائدا المدرسة الإصلاحية دور العقل، شأنهم في ذلك شأن العقلانيين القدامى وعلى رأسهم المعتزلة، واتخذوه حكما ودليلا في أمور الدين كلها، ومنها علم التفسير؛ لأنهم وجدوا بعض التفاسير السابقة مليئة بما يناقضه العقل من الأقوال فنقدوها، ووجدوا في معظمها إيمانا وتسليما بما لا يدركه العقل فأولوها.

ويوضح هذا المنهج العقلي الإمام محمد عبده بقوله: "الأصل الأول للإسلام النظر العقلي لتحصيل العلم. فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي، والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح، فقد أقامك منه على سبيل الحجة وقاضاك إلى العقل، ومن قاضاك إلى حاكم فقد أذعن إلى سلطته، فكيف يمكنه بعد ذلك أن يجور أو يثور عليه؟"[11]

ويقول – أيضا –:" وتقرر بين المسلمين كافة إلا من لا ثقة بعقله وبدينه أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل، كالعلم بوجود الله وبقدرته على إرسال الرسل وعلمه بما يوحى به إليهم."[12]

ويقول السيد محمد رشيد رضا: "العقل مشرق أنوار الدين، والإيمان هو تصديق العقل بأن جميع ما جاء به النبي حق، فالدين الإسلامي والعقل توأمان. وقد أجمع أئمتنا على أنه ليس في الدين شيء يمنعه العقل أو يحيله، وأن من علامة الحديث الموضوع، أي: المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم استحالة معناه عقلا، ومن المقرر عندهم أن ما عساه يوجد من النقول الصحيحة مخالفا في ظاهره للعقل، فلابد من تأويله وتخريجه على وجه صحيح يقبله العقل، وإلا استحال الإيمان به. القرآن لا يخاطب إلا العقل، لاسيما في قضايا الإيمان ومسائل الاعتقاد التي يطلب فيها العلم، ويرفض الظن وإن كان راجحا، فقد قال ناعيا على المشركين تمسكهم به:﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ النجم.الآية:23. ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ۖ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ النجم. الآية:28. وقد أناط الصدق في الإيمان بإقامة البرهان، فقال: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ البقرة. الآية:111."[13]

إن هذه الأقوال التي ذكرناها دليل واضح على أن رائدا مدرسة المنار الإصلاحية قد اتخذا العقل حكما ودليلا في أمور الدين كلها دون استثناء. ومن أمثلة تأويلاتهم التي اخضعوها للمنهج العقلي ما علق به الإمام محمد عبده على تفسير الجلال السيوطي لقوله تعالى: ﴿أَوْ

كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ البقرة. الآية:19."وقال مفسرنا الجلال السيوطي أن الرعد ملك أو صوته، والبرق سوطه يسوق به السحاب[14]؛ كأن الملك جسم مادي؛ لأن الصوت المسموع بالآذان من خصائص الأجسام؟ وكأن السحاب حمار بليد لا يسير إلا إذا زجر بالصراخ الشديد والضرب المتتابع."[15]

ومن ذلك – أيضا – تأويل السيد محمد رشيد رضا:" "الإمداد" في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ الأنفال. الآية:9. إن هذا الإمداد أمر روحاني يؤثر في القلوب فيزيد في قوتها المعنوية فقال: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ﴾ الأنفال. الآية:10. أي: وما جعل عز شأنه هذا الإمداد إلا بشرى لكم بأنه ينصركم كما وعدكم ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ الأنفال. الآية:10. أي: تسكن بعد ذلك الزلزال والخوف الذي عرض لكم في جملتكم، فكان من مجادلتكم للرسول في أمر القتال ما كان، فتلقون أعداءكم ثابتين موقنين بالنصر. وسيأتي في مقابلة هذا إلقاء الرعب في قلوب الذين كفروا ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ الأنفال. الآية:10. دون غيره من الملائكة أو غيرهم كالأسباب الحسية. فهو عز وجل الفاعل للنصر كغيره، مهما تكن أسبابه المادية أو المعنوية، إذ هو المسخر لها، وناهيك بما لا كسب للبشر فيه كتسخير الملائكة تخالط المؤمنين فتستفيد أرواحهم منها الثبات والاطمئنان."[16]

وقال في – موضع آخر –:"وما أدري أن يضع بعض العلماء عقولهم عندما يغترون ببعض الظواهر، وببعض الروايات الغريبة التي يردها العقل ولا يثبتها ما له قيمه من النقل. فإذا كان تأييد الله للمؤمنين بالتأييدات الروحانية التي تضاعف القوة المعنوية، وتسهيله لهم الأسباب الحسية كإنزال المطر، وما كان له من الفوائد لم يكن كافيا لنصره إياهم على المشركين بقتل سبعين وأسر سبعين، حتى كان ألف– وقيل بآلاف – من الملائكة يقاتلونهم معهم، فيفلقون منهم الهام ويقطعون من أيديهم كل بنان؛ فأي مزية لأهل بدر فضلوا بها على سائر المؤمنين ممن بعدهم وأذلوا المشركين وقتلوا منهم الألوف؟"[17]

لا شك أن هذا المنهج العقلي في التفسير مخالف للنقل الصحيح من الكتاب والسنة، ويعود عليهما بالنقض والإبطال. وقد خالفهم في هذا المنهج بعض المعاصرين ممن يميل إلى المدرسة الإصلاحية ويؤيدها في كثير من الأمور، ومن هؤلاء:

1– الأستاذ أنور الجندي حيث قال: "وإذا كان جمال الدين الأفغاني هو أول من فتح باب المنطق والفلسفة في الفكر العربي الحديث؛ بحسبانه طريقا إلى الدفاع عن الإسلام في مواجهة الفلسفات الحديثة على نفس المنهج الذي اتخذه المعتزلة؛ فإن محمد عبده هو الذي عمق هذا الاتجاه حتى أطلق عليهما اسم (معتزلة العصر الحديث)."[18]

2– الأستاذ سيد قطب حيث قال: "وقد تأثر تفسير الأستاذ الإمام محمد عبده ل "جزء عم" بهذه النظرة تأثيرا واضحا. وتفسير تلميذه المرحوم الشيخ رشيد رضا، وتفسير تلميذه الأستاذ الشيخ المغربي ل"جزء تبارك" حتى صرح مرات بوجوب تأويل النص ليوافق مفهوم العقل، وهو مبدأ خطير. فإطلاق كلمة العقل يرد الأمر إلى شيء غير واقعي، فهناك عقلي وعقلك وعقل فلان وعقل فلان... وليس هنالك عقل مطلق لا يتناوله النقص والهوى والشهوة والجهل، يحاكم النص القرآني الى مقرراته. وإذا أوجبنا التأويل ليوافق النص هذه العقول الكثيرة؛ فإننا ننتهي إلى فوضى."[19]

3– الأستاذ سليمان دينا حيث قال: "ثم إن لمنهج الشيخ محمد عبده جانبا آخر له خطورته – أيضا – ذلك أنه طريق تفريق للأمة لا طريق تجميع. ذلك أنه إذا اعتمد كل إنسان على نفسه وعقله فقط؛ فقلما ينتهي واحد إلى مثل ما ينتهي إليه الآخر. وهؤلاء هم الفلاسفة؛ لأن كل واحد منهم يعول على نفسه وعقله فقط، فنجدهم في الغالب متفرقين قلما يلتقون على شيء واحد من كل الوجوه."[20]

إن هذا المنهج العقلي الصرف الذي اعتمده الإمامان كان نتيجة حتمية لتأثرهم الشديد بالمنهج الفكري للمدرسة العقلانية القديمة المتمثلة في فرقة المعتزلة، كما كان لهذا المنهج تأثيره الواضح بعد ذلك في الاتجاهات العقلانية المعاصرة، أو ما أصبح يصطلح عليه ب"المدرسه العصرانية"[21]

المسألة الثانية: التأثر بمنهج المدرسة الاعتزالية.

للعقل مكانة مرموقة في التفكير الاعتزالي، فقد حكموه في كل شيء، أخضعوا له العقائد الدينية، واعتمدوا عليه في تأويل القرآن ونقد الحديث، وفي الدفاع عن الإسلام ومناظرة خصومه. فهو المعيار الثابت في التمييز بين الحق والباطل، والخطأ والصواب، وأول واجب على المكلف هو النظر العقلي الذي به يتوصل إلى معرفه الله تعالى. قال القاضي عبد الجبار:" إن أول ما أوجب الله على الإنسان النظر المؤدي إلى معرفه الله تعالى؛ لأنه تعالى لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالتفكير وبالنظر."[22]

والعقل هو أحد الأصول الأساسية التي يعرف بها الحق، فقد كان واصل بن عطاء يقول: "إن الحق لا يعرف إلا بكتاب الله تعالى الذي لا يحتمل التأويل، وبخبر جاء مجيء الحجة، وبعقل سليم."[23]

ولئن كان واصل قد جعل العقل في المرتبة الثالثة من أصول منهجه الفكري؛ فإن أصحابه من بعده قد جعلوه في المرتبة الأولى؛ فقد نص القاضي على الجبار على ترتيب الأدلة فقال:" أولها: العقل؛ لأن به يميز بين الحسن والقبيح؛ ولأن به يعرف أن كتاب الله حجة، وكذلك السنة والإجماع. وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل؛ ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع. فهو الأصل في هذا الباب، وإن كنا نقول إن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما في العقول."[24]

كما أنه لا يجوز عند المعتزلة في الاستدلال بالقرآن إلا بعد إحكام معرفة الله بالعقل. قال أبو علي الجبائي:" إن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل، ورد مؤكدا لما في العقول، فأما أن يكون دليلا بنفسه يمكن الاستدلال به ابتداء فمحال."[25]

إن المعتزلة وإن جعلوا للعقل كل هذه السيادة؛ فإنهم لا يصرحون بتقديمه على الوحي كما هو الشأن لدى الفلاسفة؛ بل إنهم سلموا أولا بصحة الوحي، ثم حاولوا فهمه وتفسيره بالاعتماد على العقل.

وإذا كانت هذه هي مكانة العقل عند المعتزلة؛ فإنه ليس من الغريب أن يكون دليله هو الدليل القاطع وحجته هي الحجة التي لا ترد، وأن تكون له السيادة المطلقة في شتى مجالات المعرفة. فقد أطلق المعتزلة للعقل العنان في البحث في جميع المسائل من غير أن يحدوه بأي حد، فجعلوا له الحق أن يبحث في السماء والأرض، وفي الله والإنسان، وفيما دق وجل. إن هذا التقديس المبالغ فيه للعقل وتقديمه على كل الأدلة النقلية، ترك صداه في تاريخ الفكر الإسلامي، وتبناه عدد من العلماء قديما [26]،كما تبناه رواد مدرسة المنار الإصلاحية وتأثروا به، وكذا من جاء بعدهم من رواد المدرسة العصرانية.

المسألة الثالثة: التأثير في منهج المدرسة العصرانية.

لقد سار العصرانيون الجدد على خطى من سبقهم من المعتزلة وأهل الكلام والفلسفة، حيث إنهم اعتبروا العقل مبدأ أصول العلم وجعلوا الوحي تابعا؛ بل حكموا العقل في نصوص الشرع، فلا يقبلون منها إلا ما أيده العقل ووافقه، ويرفضون منها ما عارضه وخالفه.

ويتفق العصرانيون عامة على إعلاء دور العقل وافتراض الصراع بينه وبين النقل، وما ذلك إلا من أجل تنفيذ رغبتهم في تطوير الشريعة أو تطويعها. يقول محمد أحمد خلف الله: "ولقد حرر الإسلام العقل البشري من سلطان النبوة، من حيث إعلان إنهائها كلية وتخليص البشرية منها."[27]. ويقرر أن: "البشرية لم تعد في حاجة إلى قيادتها في الأرض باسم السماء، فلقد بلغت السن الرشد، وآن لها أن تباشر شؤونها بنفسها."[28]

وبنفس المنطق يقرر الدكتور محمد عمارة هذه المسالة، اذ يعتبر أن البشرية بلغت سن الرشد فعلا، فقال:"إن كون الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع السماوية للبشرية، إنما يعني بلوغ البشرية سن الرشد بما يعنيه الرشد من رفع وصاية السماء عن البشر."[29]. ويقول – أيضا –:"إن

الإسلام الدين لم يعترف لبشر بعد الرسول صلى الله عليه وسلم بسلطة دينية، فلقد انقضى زمن الوحي وبلغت الإنسانية سن الرشد، وأوكلها الله إلى وكيله عندها الكتاب وهو القرآن الكريم، والعقل الذي جعله الله من أجل القوى الإنسانية؛ بل أجلها على الاطلاق."[30].

وهكذا يعزف العقلانيون المعاصرون بدورهم على وتر العقل تقليدا لرواد مدرسة المنار الإصلاحية، وأكثرهم من شيوخهم وأساتذتهم.

المطلب الثاني: الأصول النقلية.

اعتمد رائدا مدرسة المنار الإصلاحية في تفسيرهما لآيات العقيدة على أصلين نقليين رئيسين هما: القرآن الكريم كطريق من طرق التفسير، والسنة النبوية باعتبارها بيانا لكلام الله تعالى.

وسنحاول من خلال هذا المطلب بيان موقفهما من هذين الأصلين انطلاقا من جملة من النصوص المستقاة من تآليفهما.

المسألة الأولى: القرآن الكريم.

اعتمد الإمامان الجليلان القرآن الكريم أصلا أساسيا في إثبات قضايا الغيب وتقرير مسائل الاعتقاد، إذ هو المصدر الأول من مصادر التشريع، ومنبع السعادة في الآخرة والهداية في الدنيا، وهو السبيل لكل حركة إصلاحية اجتماعية، وفي مجال التفسير يبقى القرآن أحسن الطرق وأفضلها على الإطلاق، فنصوصه يفسر بعضها بعضا، مع ضرورة إتقان آليات الفهم والتفسير الأخرى.

أولا: القرآن الكريم أصل التشريع.

القرآن الكريم الأصل الأول لدين الإسلام، ولا ينبغي أن يقدم عليه شيء. ويؤكد هذا التأصيل السيد محمد رشيد رضا بقوله: "إن القاعدة القطعية المعروفة عمن أنزل عليه القرآن صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه الراشدين رضي الله عنهم أن القرآن هو الأصل الأول لهذا الدين، وأن حكم الله يلتمس فيه أولا؛ فإن وجد فيه يؤخذ وعليه يعول، ولا يحتاج معه إلى مأخذ آخر، وإن لم يوجد التمس من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا أقر النبي صلى الله عليه وسلم معاذا حين أرسله إلى اليمن[31]، وبهذا كان يتواصل الخلفاء والأئمة من الصحابة والتابعين."[32]

واعتبر الإمام محمد عبده القرآن المصدر الذي تستقى منه قضايا الغيب ومسائل الاعتقاد، فلا ينبغي أن يحمل المسلم في فكره مذهبا عقديا ويفسر القرآن من خلاله. فقال:"إذا وزنا ما في أدمغتنا من الاعتقاد بكتاب الله تعالى من غير أن ندخلها أولا فيه، يظهر لنا كوننا مهتدين أو ضالين. وأما إذا أدخلنا ما في أدمغتنا في القرآن وحشرناها فيه أولا، فلا يمكننا أن نعرف الهداية من الضلال لاختلاط الموزون بالميزان، فلا يدري ما هو الموزون من الموزون به؟ أريد أن يكون القرآن أصلا تحمل عليه المذاهب والآراء، لا أن تكون المذاهب أصلا والقرآن هو الذي يحمل عليها، ويرجع بالتأويل أو التحريف إليها كما جرى عليه المخذولون وتاه فيه الضالون."[33]

ثانيا: القرآن الكريم كتاب هداية وأساس إصلاح.

يحرص الإمامان على ضرورة فهم القرآن وتفسيره من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في المعاش والمعاد، إذ هو الغرض الأسمى والمقصد الأعلى من وراءه. يقول الإمام محمد عبده: "والتفسير الذي نطلبه هو فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة، فإن هذا هو المقصد الأعلى منه، وما وراء هذا من المباحث تابع له أو وسيلة لتحصيله."[34]

ويقول السيد محمد رشيد رضا – أيضا –:"إن الله تعالى أنزل عليكم كتابه هدى ونورا ليعلمكم الكتاب والحكمة ويزكيكم، ويعدكم لما يعدكم به من سعادة الدنيا والآخرة، ولم ينزله قانونا دنيويا جافا كقوانين الحكام."[35]

كما أنهما جعلا القرآن الكريم سبيلا للنهوض بالمجتمع الإسلامي إلى المكانة العالية التي يستحقها في مختلف مناحي الحياة، فقد كانا يعتمدان في حركتهما الإصلاحية عليه، ويقدمان من خلاله السنن الاجتماعية الكفيلة برقي الأمة وتقدمها.

ثالثا: القرآن الكريم أحسن طرق التفسير.

من أحسن طرق التفسير؛ تفسير القرآن بالقرآن. ذلك أن له طريقة فريدة في عرض موضوعاته، فهو يعرض الموضوع الواحد في عدة سور، ويفرقه في آياته تفريقا محكما يحقق الوحدة الموضوعية المعجزة للسورة، ويكمل الوحدة الموضوعية للقرآن كله.

يقول الإمام محمد عبده: "والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه، بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه وينظر فيه، فربما استعمل بمعان مختلفة كلفظ "الهداية" وغيره، ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية، فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه. وقد قالوا: إن القرآن يفسر بعضه ببعض، وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول واتفاقه مع جملة المعنى، وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملة."[36]

ومن الأمثلة على ذلك تفسير الإمام محمد عبده لقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة. الآية:106. بعد أن استعرض آراء المفسرين بقوله:"هذا تقرير ما جرى عليه المفسرون في الآيات، وإذا وازنا بين سياق آية: ﴿مَا نَنسَخْ﴾ وآية: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ﴾ النحل. الآية: 101.نجد أن الأولى ختمت بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة. الآية:106. والثانية بقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ﴾ النحل. الآية: 101.ونحن نعلم شدة العناية في أسلوب القرآن بمراعاة هذه المناسبات. فذكر العلم والتنزيل ودعوى الافتراء في الآية الثانية يقتضي أن يراد بالآيات فيها آيات الأحكام. وأما ذكر القدرة والتقرير بها في الآية الأولى فلا يناسب موضوع الأحكام ونسخها، وإنما يناسب هذا ذكر العلم والحكمة. فلو قال ألم تعلم أن الله عليم حكيم، لكان لنا أن نقول إنه أراد نسخ آيات الأحكام لما اقتضته الحكمة من انتهاء الزمن أو الحال التي كانت فيها تلك الأحكام موافقة للمصلحة."[37]

وقد وضع الأستاذ الإمام جملة من الضوابط لفهم القرآن وحسن تفسيره، وهي[38]:

1- فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن، بحيث يحقق المفسر من استعمالات أهل اللغة بالإضافة إلى معرفة التطور اللغوي.

2- الأساليب: فينبغي أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيعة، ويحصل ذلك بممارسه الكلام البليغ، ومزاولته مع التفطن لنكته ومحاسنه، لكن لا ينبغي الانشغال عن فهم القرآن بمباحث الإعراب وقواعد النحو، ونكت المعاني، ومصطلحات البيان، وجدل المتكلمين، وتخريجات الأصوليين، واستنباطات الفقهاء المقلدين، وتأويلات المتصوفين، وتعصب الفرق والمذاهب، وخرافات الإسرائيليات، والعلوم الحادثة كالرياضيات والطبيعيات.

3- معرفة أحوال البشر: حيث بين القرآن كثيرا من أحوال الخلق، والسنن الإلهية في البشر، وقص علينا أحسن القصص عن الأمم، فلابد من النظر في أحوال البشر في أطوارهم. وهذا يحتاج إلى فنون كثيرة من أهمها التاريخ بأنواعه.

4- العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن: فيجب على المفسر أن يعلم ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم. والمراد أن من نشأ في الإسلام ولم يعرف حال الناس قبله، يجهل تأثير هدايته وعناية الله بجعله مغيرا لأحوال البشر، ومن جهل هذا يظن أن الإسلام أمر عادي.

5- العلم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وما كانوا عليه من علم وعمل، وتصرف في الشؤون دنيويها وأخرويها.

المسألة الثانية: السنة النبوية.

تعتبر السنة النبوية طريقا ثانيا من طرق التفسير بعد القرآن الكريم، الذي نص على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين لآيات القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النحل. الآية:44. ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ النحل. الآية:64. وقال عليه الصلاة والسلام: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ.»[39]

غير أن رائدا مدرسة المنار دأبا على التقليل من شأن التفسير بالمأثور والتشكيك فيه، وعلى رأسها السنة النبوية التفسيرية، بالإضافة إلى ردهما لأحاديث الآحاد بحجة أنها تفيد الظن ولا توجب العلم، وإن كان السيد رشيد رضا قد تحول عن القول بهذا المذهب بعد وفاة شيخه، كما ردا أحاديث بني إسرائيل وعابا إدخالها في تفسير القرآن الكريم.

أولا: تقليل من شأن التفسير بالمأثور.

أما عن موقف الإمامين من التفسير بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيقول السيد محمد رشيد رضا: "وأما الروايات المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعلماء التابعين في التفسير، فمنها ما هو ضروري أيضا؛ لأن ما صح من المرفوع لا يقدم عليه شيء. ويليه ما صح من علماء الصحابة مما يتعلق بالمعاني اللغوية، أو عمل عصرهم. والصحيح من هذا أو ذاك قليل، وأكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب كما قال الحافظ ابن كثير."[40]. وقال – أيضا –:"وغرضنا من هذا كله أن أكثر ما روي في التفسير المأثور حجاب على القرآن، وشاغل لتاليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس، المنورة للعقول. فالمفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات التي لا قيمة لها سندا ولا موضوعا."[41]

ويجدر التنبيه إلى أن الشيخ رشيد رضا قد خالف هذا المنهج بعد موت أستاذه محمد عبده، حيث قال: "هذا وإني لما استقللت بالعمل بعد وفاته خالفت منهجه رحمه الله تعالى، بالتوسع فيما يتعلق بالآية من السنة الصحيحة، سواء كان تفسيرا لها أو في حكمها."[42]

ثانيا: رد أحاديث الآحاد.

يتضح موقف الإمامين من السنة النبوية بشكل بارز في ردهما لحديث الآحاد في تقرير مسائل الاعتقاد؛ لأنها بزعمهما لا تفيد إلا الظن، ولا مجال للظن في أمور الغيب ومسائل الاعتقاد. يقول الإمام محمد عبده: "وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى من أن الشيطان لم يلمسهما[43]، وحديث إسلام شيطان النبي صلى الله عليه وسلم[44]، وإزالة حظ الشيطان من قلبه[45]، فهو من الأخبار الظنية؛ لأنه من رواية الآحاد. ولما كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن لقوله تعالى:﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ النجم:الآية : 28.كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا."[46]. وقال – أيضا –: "إن الحديث الذي يصل إلينا من طريق الآحاد إنما يحصل الظن عند من صح عنده، أما من قامت له الأدلة على أنه غير صحيح، فلا تقوم به عليه حجة. وعلى أي حال فلنا؛ بل علينا أن نفوض الأمر في الحديث ولا نحكمه في عقيدتنا، ونأخذ بنص الكتاب وبدليل العقل."[47]

وأكد هذا المنهج – أيضا – السيد محمد رشيد رضا بقوله: "الشريعة عندنا تشمل العقائد، والعبرة فيها بالدلالة القطعية. وجميع العقائد التي تتوقف عليها صحة الإسلام ثابتة بنصوص القرآن وإجماع المسلمين. وإثبات الألوهية والنبوة منها مؤيد بالبراهين العقلية، ولا يوجد شيء منها يتوقف على أحاديث الآحاد التي يمكن الارتياب في بعضها. وكذلك أصول العبادات كلها قطعية ثابتة بالقرآن والسنة العملية المتواترة التي لا تتوقف على أحاديث الآحاد. وما ثبت من أحكام العبادات بأحاديث الآحاد ولم يجمع عليه أئمة العلم، فلا تتوقف عليه صحة الإسلام وإن كان صحيحا في نفسه."[48]

إن مذهب رد سنة الآحاد وعدم الاحتجاج بها في تقرير مسائل الغيب والاعتقاد، هو مذهب موروث عن العقلانيين المعتزلة من قبل. قال القاضي عبد الجبار: "وإن كان – أي خبر الآحاد – مما طريقه الاعتقادات ينظر؛ فإن كان موافقا لحجج العقول قبل واعتقد موجبه، لا لمكانه؛ بل للحجة العقلية. وإن لم يكن موافقا لها؛ فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره. هذا إن لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول."[49] وقال – أيضا – بعد ذكره لبعض أحاديث الرؤية: "وقد قال أصحابنا: إن خبر الواحد لا يقبل في مثل ذلك، وإنما يقبل خبر الواحد فيما طريقه العمل."[50]

لقد كان الشيخ رشيد رضا – رحمه الله – في بداية الأمر– تبعاً لشيخه محمد عبده – ولكثير من المتكلمين يقول: بأن أحاديث الآحاد الصحيحة السند لا يؤخذ بها في العقائد لأنها ظنية باتفاق العلماء والعقلاء، ولكنه – رحمه الله – تحوّل عن هذا المذهب بعد استقلاله بالعمل بعد وفاة شيخه الإمام محمد عبده، فقد أجاب عن سؤال حول هذه المسألة فقال: ".... وقد فهم كثير من الناس من هذا القول ما لم يرده المحققون من قائليه فأخطأوا في فهم المراد، في فهم كلمتي الظن واليقين، فظنوا أن الأحاديث الصحيحة التي رواها الآحاد من الثقات العدول في صفات الباري عز وجل وفي أمور الآخرة لا يجب الإيمان بها شرعاً، ولا يضر المسلم تكذيبها، وإن لم يكن عنده شك في صحتها، بناء على أن أحاديث الآحاد لا تفيد في نفسها إلا الظن الذي لا يجوز الأخذ به في العقائد لأنه لا يغني من الحق شيئاً، وهذا الظن الذي فهموه من عبارة المتكلمين هو الذي لا يغني من الحق شيئاً، وما أظن أن مسلماً يعتد بعلمه يقول به ..."[51]

ثم عرف الشيخ رشيد المعنى الصحيح لكلمتي الظن واليقين لغة واصطلاحاً، ثم قال: "إذا فقهت هذا فاعلم أن كل اعتقاد يستفاد من السماع يطلق عليه في اللغة اسم الظن باعتبار مأخذ لذاته، واسم اليقين إن جزم صاحبه به، وكذا اسم العلم أن مدلوله حقاً. ولكن نفس السماع أي : إدراك الأصوات المحقق لا يسمى ظناً؛ بل علماً، وخبر التواتر إنما يفيد العلم القطعي بضرب من الاستدلال النظري وإن اعتمدوا أنه يفيد الضروري فإن من شروطه أن يخبر كل واحد من المخبرين الكثيرين عن حس، أي مما سمعه بأذنه أو رآه بعينه مثلا، وأن يقوم الدليل أو القرائن على أنهم لم يتواطؤوا على الكذب، وأن يتحقق ذلك في كل طبقة من الطبقات ... وقد اختلف العلماء في العدد الذي يحصل بخبره التواتر ... ولكنهم اتفقوا على أن آيته حصول العلم الجازم بمدلول الخبر، ومثل هذا العلم كثيراً ما يحصل بخبر الواحد ... مثال هذا النوع من خبر الواحد الذي يحصل به الاعتقاد الجازم – وإن لم يكن المخبر به متصفاً بعدالة رواة الحديث – أكثر ما نسمعه كل يوم ممن نعاشر ونخالط من أصدقائنا ومعاملينا. ومن هذا القبيل كل خبر لا مجال للتهمة فيه، وأما إخبارهم فيما يتهمون فيه فهي التي يرتاب فيها ويحتاج إلى الأدلة والقرائن في تمييز راجحها من مرجوحها، مثال ذلك مدح النفس والدفاع عنها والطعن في الخصوم ... فالأخبار في أمثال هذه المسائل يكثر فيها الكذب والخلط؛ إما بالتعمد أو بعدم الضبط. فمن وعى ما ذكرنا وتدبره يعلم منه ما يعلم من نفسه إذ هو فكر في مصادر علمه، والمصادر التي يحدث بها ويتلقاها من غيره، وهو أن الأصل في أخبار جميع الناس الصدق، وأن الكذب إنما يقع لأسباب عارضة . . . بل أقول: إن من هذه الأخبار ما يجزم العقل بصدقه وامتناع نقيضه وأعني بالعقل هنا. . . العقل البشري الذي يبني حكمه على الاختيار ويزنه بميزان رعاية المصالح ودفع المضار، لا عقل واضعي المنطق والفلسفة الذي يجيز وقوع كل ما يمكن تصوره، ويحصر وقوع المحال في اجتماع النقيضين..."[52]

وخلص الشيخ رشيد رضا بعد شرح لما سبق واستطراد في علم المصطلح واصطلاحاته، إلى القول: "فمن فقه ما شرحناه علم أن أكثر الأحاديث الأحادية المتفق على صحتها لذاتها كأكثر الأحاديث المسندة في صحيحي البخاري ومسلم، جديرة بأن يجزم بها جزماً لا تردد فيه ولا اضطراب، وتعد أخبارها مفيدة لليقين بالمعنى اللغوي الذي تقدم، ولا شك في أن أهل العلم بهذا الشأن قلما يشكون في صحة حديث، فكيف يمكن لمسلم يجزم بأن رسول الله أخبر بكذا ولا يؤمن بصدقه فيه؟ ... وليُعلم أني أعني بالمتفق عليه هنا ما لم ينتقد أحد من أئمة العلم متنه ولا سنده فيخرج من ذلك ما انتقده مثل الدارقطني وما انتقده أئمة الفقهاء وغيرهم... وقد عد بعضهم هذه الأحاديث المتفق على صحتها مفيدة للعلم اليقيني الاصطلاحي إذا تعددت طرقها."[53]

والحاصل أن مذهب السيد رشيد رضا هو الاحتجاج بخبر الواحد وإفادته العلم إذا احتف بالقرائن الدالة على صحته.

ثالثا: تقسيم السنة إلى عملية وغير عملية.

لقد قسم الشيخ رشيد رضا – رحمه الله – السنة إلى سنة عملية وهي دين عام لكل زمان ومكان، وهي التي تكون من الدين ويجب العمل بها. وإلى سنة قولية أو تقريرية وهي ليست ديناً عاماً كالأولى، التي هي أصل القدوة. ومن ذلك قوله: "فالسنة لا يراد بها إلا السيرة والطريقة المتبعة عنه بالعمل."[54] وقوله: "فالعمدة في الدين هو القرآن وسنن الرسول المتواترة، وهي السنة العملية كصفة الصلاة والمناسك." [55]

إن الأحاديث القولية صالحة – عند الشيخ رشيد – للاهتداء لا للاحتجاج، وللاستشهاد بها مثلا على قواعد النحو، لا في مسائل الدين والفقه. بقوله: "وأما الأحاديث التي لم يجر عليها عمل جماعة المسلمين والسواد الأعظم من أهل الصدر الأول، ولا كتبها الراشدون ولا غيرهم من الصحابة ولا دعوا إليها، وإنما انفرد بها بعض الذين صرفوا همتهم إلى جمع الروايات وحفظ الأخبار والآثار ففيها تفصيل ملخصه أنه لا يجب على كل مكلف البحث عنها، ولكن في معرفتها مزيد علم، ومن عرف شيئاً منها وصح عنده متناً وسنداً بلا معارض أقوى منه وجب عليه أن يقبله ويهتدي به"[56].

والدليل الذي ساقه الشيخ رشيد على ذلك هو أن الصحابة لم يكتبوا هذه الأحاديث كما كتبوا القرآن بل رغبوا عن ذلك ونهوا عنه، فيقول: "وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث؛ بل في رغبتهم عنه؛ بل في نهيهم عنه؛ قوي عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً كالقرآن. ولو كانوا فهموا عن النبي ﷺ أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعملوا به، ولم يكتفوا بالقرآن والسنة المتبعة المعروفة للجمهور بجريان العمل بها..."[57]

كما دأب الشيخ رشيد على التفريق بين اصطلاحي السنة والحديث ويعيب على المحدثين تسويتهم بين" الحديث" الشامل لأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وبين" السنة" التي لا تعني حسب رأيه إلا السيرة العملية للنبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "ومن العجائب أن يغبي بعض المحدثين أحياناً عن الفرق بين السنة والحديث في عُرف الصحابة الموافق لأصل اللغة فيحملوا السنة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك ..."[58]

إن تقسيم السيد رشيد رضا السنة إلى عملية وغير عملية كان سيرا منه على منهج أستاذه الإمام محمد عبده، لكن بعد وفاته واستقلاله بالعمل من بعده غدا أكثر خبرة بالحديث وعلومه، وصار حامل لواء السنة وأحد أبرز أعلامها وأشدهم أخذا بالسنة القولية، وإنكارا لما يخالفها في المذاهب الفقهية، قال – رحمه الله – منتقدا دعاة التحرر والمدنية :" كذلك المتبعون لأهوائهم في دعوى الجمع بين الاسلام والرقي المدني هم منفرون للسواد الأعظم عن هذه المدنية وعلومها وفنونها وصناعتها؛ لأنه يعزوا إليها ما يراه من جحد بعضهم للسنة النبوية بجملتها وتفصيلها، ورد السنن القولية منها، وإنكار بعضهم لما لا يوافق رأيه وهواه منها."[59]

وقال – أيضا –:"ومنهم من يدعي اتباع سنته صلى الله عليه وسلم العملية التي تلقاها عنه أصحابه بالعمل، دون ما ثبت عنه بالأحاديث القولية، وإن كانت صحيحة المتون والأسانيد، لا يعارضها معارض من القرآن، ولا قطعي آخر يثبته العلم والعقل."[60]

غير أن ما سطره يراع السيد رشيد رضا من قبل لازال مستندا لكثير من العقلانيين المحدثين في رد السنة القولية، وشبهات يطرحونها على عوام المسلمين في كل لحظة وحين، مما يستوجب منا ردها وبيان عوارها، من خلال النقط التالية:[61]

1- إن نفي حجية السنة القولية والتقريرية على مستوى الاستدلال بها في إثبات الاحكام الشرعية، عن طريق تقسيم السنة إلى عملية وغير عملية، هو تقسيم حادث لم يقل به أحد من سلف الأمة المعتبرين، ولذلك وصفه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني بأنه: "اصطلاح محدث لا يخفى بطلانه."[62]

2- إن القول بعدم حجيه السنة القولية والتقريرية هو نتيجة خاطئة لمقدمة خاطئة، وهو مذهبه – رحمه الله – في مفهوم السنة، وكونها لا تعني إلا سنته صلى الله عليه وسلم العملية وهو تضييق لمفهوم

السنة، وتقزيم لدورها التشريعي، وتحجيم لدلالتها الحكمية. قال – رحمه الله –: "وأما سنته فلو أريد بها

هنا أقواله لكان فيها من الشبهات ما في القرآن أو أكثر؛ لأن القرآن أعلى بيانا، وقد نقل بالحرف.

والحديث كثيرا ما نقل بالمعنى؛ فالسنة لا يراد بها إلا السيرة والطريقة المتبعة عنه صلى الله عليه وسلم

بالعمل، والعمل لا تعترض فيه الشبهات."[63]

3- إن التمايز بين السنة والحديث إنما هو من قبيل اختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات، وليس من قبيل الاختلاف في الحقيقة أو المآل. قال ابن الأثير: "ولهذا يقال في أدلة الشرع الكتاب والسنة. أي: القرآن والحديث."[64]

4- إن أقواله صلى الله عليه وسلم أقوى في الدلالة على الحكم الشرعي من الأفعال؛ لأنها الأصل في التبليغ والبيان، ولهذا نجد علماء الأصول قد جعلوا بعض أفعاله صلى الله عليه وسلم لا يتعلق بها حكم شرعي للأمة كالأفعال الجبلية والعادية والخاصة به، التي لا تدل على أكثر من الإباحة، وهذه الاقسام لا تتعلق بأقواله عليه الصلاة والسلام، كما أن أقواله مقدمة على أفعاله عند التعارض.

قال ابن النجار الحنبلي:"ويقدم قوله صلى الله عليه وسلم على فعله صلى الله عليه وسلم وذلك لصراحة القول، ولهذا اتفق على دلالة القول بخلاف دلالة الفعل احتمال أن يكون الفعل مختصا به، ولأن القول صيغة دلالة بخلاف الفعل."[65].

وقال الحافظ الشيرازي: "إذا تعارض القول والفعل في البيان؛ فالقول أولى من الفعل"[66]

5- إن القول بعدم حجية السنة القولية يقتضي رد آلاف الأحاديث، وما تنطوي عليه من أحكام شرعية يقول الشيخ محمد أبو شهبة: "لو قصرنا السنن على المتواترة العملية لفرطنا في آلاف الأحاديث القولية التي نقلت عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه في الأحكام والأخلاق والمواعظ"[67]

رابعا: رد الإسرائيليات.

رد إماما مدرسة المنار الإصلاحية الأخبار المنقولة عن بني إسرائيل، وحذرا من تفسير القرآن بها، وعابوا على المفسرين السابقين حشو تفاسيرهم بها، فجرهم هذا إلى رد بعض الأحاديث الصحيحة خشية أن تكون منها.

قال السيد رشيد رضا: " كان من سوء حظ المسلمين أن أكثر ما كتب في التفسير يشغل قارئه عن هذه المقاصد العالية، والهداية السامية، فمنها ما يشغله عن القرآن بمباحث الإعراب وقواعد النحو، ونكت المعاني ومصطلحات البيان، ومنها ما يصرفه عنه بجدل المتكلمين، وتخريجات الأصوليين، واستنباطات الفقهاء المقلدين، وتأويلات المتصوفين، وتعصب الفرق والمذاهب بعضها على بعض؛ وبعضها يلفته عنه بكثرة الروايات وما مزجت به من خرافات الإسرائيليات."[68]

لقد دأب رائدا المدرسة الاصلاحية على رد رواية الإسرائيليات في التفسير، حتى وإن رواها البخاري ومسلم. ومن الأمثلة على ذلك:

يقول الإمام محمد عبده في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ البقرة: الآية: 58. "ومنشأ هذه الأقوال والروايات الإسرائيلية، ولليهود في هذا المقام كلام كثير وتأويلات خدع بها المفسرون، ولا نجيز حشوها في تفسير كلام الله تعالى."[69]

وعقب على ذلك السيد رشيد رضا رادا الحديث الصحيح المروي في تفسير الآية الكريمة بكونه من الأخبار الإسرائيلية بالقول: "وأقول إن ما اختاره الجلال مروي في الصحيح[70]، ولكنه لا يخلو من علة إسرائيلية."[71]

وقال – في موضع آخر –: "ولا ثقة لنا بشيء مما روي في هذا التبديل من ألفاظ عبرانية ولا عربية، فكله من الإسرائيليات الوضعية، كما قاله الأستاذ الإمام هنالك. وإن خرج بعضه في الصحيح والسنن موقوفا ومرفوعا كحديث أبي هريره في الصحيحين وغيرهما "قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولوا حِطَّةٌ﴾ فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ، وَقالوا: حطة، حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ." وفي رواية: "شعيرة" رواه البخاري في تفسير السورتين من طريق همام بن منبه أخي وهب وهما صاحبا الغرائب في الإسرائيليات. ولم يصرح أبو هريرة بسماع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم، فيحتمل أنه سمعه من كعب الأحبار إذ ثبت أنه روى عنه، وهذا مدرك عدم اعتماد الأستاذ رحمه الله تعالى على مثل هذا من الإسرائيليات وإن صح سنده، ولكن قلما يوجد في الصحيح المرفوع شيء يقتضي الطعن في سندها."[72]

وفي تفسير السيد محمد رشيد رضا لقوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ سورة الأنعام: الآية:158. يقول :"وأقوى الأحاديث الواردة في طلوع الشمس من مغربها ما رواه البخاري في كتاب الرقاق عن أبي هريره رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعين فذلك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا.» وأخرجه – أيضا – أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم... هذا وإن أبا هريرة رضي الله عنه لم يصرح في هذه الأحاديث بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم فيخشى أن يكون قد روى بعضها عن كعب الأحبار وأمثاله فتكون مرسلة. ولكن مجموع الروايات عنه وعن غيره تثبت هذه الآية بالجملة، فتنظمها في سلك المتشابهات، وتحمل التعارض بين الروايات وما في بعضها من مخالفة الأدلة القطعية على ما أشرنا إليه من الأسباب كالرواية عن مثل كعب الأحبار من رواة الاسرائيليات، والله أعلم."[73]

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ الأعراف: الآية:54. يقول – أيضا – :"وفي حديث أخرجه أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه عن أبي هريره قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق الجبال فيها يوم الأحد، وخلق الشجر فيها يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل.»[74].

(ثم قال): "إن كل ما روي في هذه المسألة من الأخبار والآثار مأخوذ من الإسرائيليات لم يصح فيها حديث مرفوع. وحديث أبي هريره هذا هو أقواها مردود لمخالفة متنه لنص كتاب الله!! وأما سنده فلا يغرنك رواية مسلم له به!! فهو قد رواه كغيره عن حجاج بن محمد الأعور المصيصي عن ابن جريج وهو قد تغير في آخر عمره، وثبت أنه حدث بعد اختلاط عقله كما في تهذيب التهذيب وغيره. والظاهر أن هذا الحديث مما حدث به بعد اختلاطه."[75]

إن موقف الإمامين من الإسرائيليات مخالف لمذهب العلماء في جواز روايتها استشهادا، وأنها على ثلاثة أقسام[76]:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج.»[77]

قال الإمام ابن كثير: "وهي مما يجوز نقلها ولكن لا نصدق ولا نكذب؛ فلهذا لا نعتمد عليها إلا فيما وافق الحق عندنا."[78]

إن ما ذهب إليه رائدا مدرسة المنار الإصلاحية من رفض حاسم لأخبار بني إسرائيل ولو ثبتت في كتب السنة الصحيحة لم يلتزما به، فقد أثبتا في تفاسيرهم من أخبار بني إسرائيل الشيء الكثير؛ بل نقلا من كتب أهل الكتاب ما خالف النص القرآني من غير رد أو نقد. ومن الأمثلة على ذلك ما أورده الإمام محمد عبده في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ۖ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة البقرة: الآية :73-72. حيث قال:" يقول أهل الشبهات في القرآن: إن بني إسرائيل لا يعرفون هذه القصة، إذ لا وجود لها في التوراة فمن أين جاء بها القرآن؟ ونقول: إن القرآن جاء بها من عند الله الذي يقول في بني إسرائيل المتأخرين إنهم نسوا حظا مما ذكروا به، وإنهم لم يؤتوا إلا نصيبا من الكتاب، على أن هذا الحكم منصوصا في التوراة، وهو أنه إذا قتل قتيل ولم يعرف قاتله فالواجب أن تذبح بقرة غير ذلول في واد دائم السيلان، ويغسل جميع شيوخ المدينة القريبة من المقتول أيديهم على العجلة التي كسر عنقها في الوادي، ثم يقولون: إن أيدينا لم تسفك هذا الدم، اغفر لشعبك إسرائيل. وينمون دعوات يبرأ بها من يدخل في هذا العمل من دم القتيل، ومن لم يفعل يتبين أنه القاتل، ويراد بذلك حقن الدماء، فيحتمل أن يكون هذا الحكم هو من بقايا تلك القصة أو كانت هي السبب فيه."[79]

رابعا: رد الأحاديث الصحيحة.

لم يجد إماما مدرسة المنار حرجا في رد الأحاديث النبوية الصحيحة إذا خالفت ما استقر في العقول، فلا مانع عندهما من عدم صحة ما يرويه البخاري ومسلم، كما أنه لو صح فهو لا يعدو أن يكون خبر آحاد يفيد الظن دون اليقين.

ومن الأمثلة على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم سحر حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، وأنه قال لها ذات يوم: «أَتَانِي رَجُلَانِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، والآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: ما وجَعُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَن طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بنُ الأعْصَمِ، قَالَ: في أيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: في مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ، وجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرٍ. قَالَ: وأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: في بئْرِ ذَرْوَانَ.»[80]

قال الإمام محمد عبده في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ سورة الفلق: الآية4."... وقد قال كثير من المقلدين الذين لا يعقلون ما هي النبوة ولا ما يجب لها: أن الخبر بتأثير السحر في النفس الشريفة قد صح فيلزم الاعتقاد به، وعدم التصديق به من بدع المبتدعين؛ لأنه ضرب من إنكار السحر، وقد جاء القرآن بصحه السحر.

فانظر كيف ينقلب الدين الصريح في نظر المقلد بدعة! نعوذ بالله! يحتج بالقرآن على ثبوت السحر، ويعرض عن القرآن في نفي السحر عنه صلى الله عليه وسلم وعده من افتراء المشركين عليه، ويؤول في هذه ولا يؤول في تلك! مع أن الذي قصده المشركون ظاهر؛ لأنهم كانوا يقولون: إن الشيطان يلابسه عليه السلام، وملابسة الشيطان تعرف بالسحر عندهم وضرب من ضروبه. وهو بعينه أثر السحر الذي نسب إلى لبيد، فإنه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم.

والذي يجب اعتقاده أن القرآن مقطوع به، وأنه كتاب الله بالتواتر عن المعصوم صلى الله عليه وسلم، فهو الذي يجب الاعتقاد بما يثبته وعدم الاعتقاد بما ينفيه ...

وأما الحديث – على فرض صحته – فهو آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد، وعصمة النبي من تأثير السحر في عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ في نفيها عنه إلا باليقين، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن والمظنون.

على أن الحديث الذي يصل إلينا من طريق الآحاد إنما يحصل الظن عند من صح عنده، أما من قامت له الأدلة على أنه غير صحيح فلا تقوم به عليه حجة. وعلى أي حال فلنا؛ بل علينا أن نفوض الأمر في الحديث ولا نحكمه في عقيدتنا ونأخذ بنص الكتاب وبدليل العقل..."[81]

هذا وقد خالف السيد محمد رشيد رضا أستاذه فيما ذهب إليه، معتبرا أن المراد بالسحر ما أثر في بدنه دون روحه وعقله، فقال:"...أنكر صحة الرواية بعض العلماء، وأقدم من عرفنا ذلك عنهم من المفسرين الفقهاء أبو بكر الجصاص الحنفي المعتزلي في كتابه «أحكام القرآن»[82] وآخرهم شيخنا الأستاذ الإمام في تفسيره «جزء عم»[83]. وقد أطال شيخنا في هذا وبالغ فيه، وبنى إنكاره على القاعدة المتفق عليها عند علماء العقائد وأصول الفقه في معارضه الظني للقطعي، إذ الحديث آحادي، وهو يفيد الظن فيرد بالقطعي عقلا ونقلا وهو ما ذكرناه آنفا.

... وأجاب عن الرواية المحدثون المصححون لها علما والمقلدون لهم بأن غاية ما تدل عليه أن ذلك السحر إنما أثر في بدنه دون روحه وعقله، فكان تأثيره من الأعراض الجسدية كالأمراض التي لم يعصم الأنبياء عليهم السلام منها."[84]

ولم يسلم السيد رشيد رضا بدوره من رد لبعض الأحاديث الصحيحة المثبتة لبعض معجزات النبي صلى الله عليه وسلم الكونية، خاصة معجزة انشقاق القمر. قال – رحمه الله – : "وقد يعارضه[85] آية انشقاق القمر مع ما ورد في أحاديث الصحيحين وغيرهما[86] من أن قريشا سألوا النبي صلى الله عليه وسلم آية على نبوته، فانشق القمر فكان فرقتين، ولكن في الأحاديث الواردة في انشقاقه عللا في متنها وأسانيدها وإشكالات علمية وعقلية وتاريخية فصلناها في المجلد الثلاثين من المنار، وبينا أن ما تدل عليه الآيات القرآنية المؤيدة بحديث الصحيحين الصريح في حصر معجزة نبوته صلى الله عليه وسلم في القرآن..."[87]

ويرى – رحمه الله – أن رؤية الإنس للجن متعذرة، وأنها مجرد تخييل لا حقيقة له في الخارج[88]، ثم يعرض في الهامش لحديث أبي هريرة رضي الله عنه فيمن كان يسرق من تمر الصدقة، وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم له بأنه شيطان[89]، ثم يقول معقبا بقوله: "والصواب أنه ليس في هذه الروايات كلها حديث صحيح، ولذلك لم يزد النووي على ما نقله عن النهاية شيئا منها."[90]

المطلب الثالث: التعارض بين الأصول العقلية والأصول النقلية.

إن السبب في توهم بعض رواد مدرسة المنار الإصلاحية للتعارض بين الأصل النقلي والأصل العقلي راجع بالأساس إلى ما اعتقدوه من إفادة الأول للظن وإفادة الثاني للقطع. أما الحكم عند حدوث هذا التعارض المزعوم فللإمام محمد عبده قانون كلي في هذا الموضوع حيث يقول: "الأصل الثاني للإسلام: تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض. أسرع إليك بذكر أصل يتبع هذا الأصل المتقدم قبل أن أنتقل إلى غيره. اتفق أهل الملة الإسلامية إلا قليلا ممن لا ينظر إليه، على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل، وبقي في النقل طريقان: طريق التسليم بصحه المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه. والطريق الثانية: تأويل النقل، مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل. وبهذا الأصل الذي قام على الكتاب وصحيح السنة وعمل النبي صلى الله عليه وسلم مهدت بين يدي العقل كل سبيل، وأزيلت من سبيله جميع العقبات، واتسع له المجال إلى غير حد."[91]

إن الملاحظ أن الإمام محمد عبده قد صدر قانونه الكلي في درء التعارض المتوهم بين الأدلة العقلية والأدلة النقلية بمقدمة مبنية على إمكان وقوع التعارض بين الدليلين النقلي والعقلي وهو محال؛ لأن البراهين العقلية الصريحة لا تعارض البراهين النقلية الصحيحة، التي ما نصبت إلا لتتلقاها عقول المكلفين فيعملوا بمقتضاها.

ثم إن المقابلة بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية غير صحيحة، ولعل الصواب أن تكون المقابلة بين الأدلة الشرعية والأدلة البدعية، ذلك أن الدليل الشرعي قسمان: قسم شرعي سمعي عقلي؛ بمعنى أن المستدل عليه أثبته الشرع ودل عليه بأدلة عقلية. ودليل شرعي سمعي؛ بمعنى أن الشيء المستدل عليه لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق. وعلى هذا التقسيم لم يبق دليل صحيح إلا ودخل في هذا التقسيم، ثم يبقى ما عداه بدعيا.

وبعد العلم بأقسام الأدلة الشرعية؛ فإنه يكون مناط الترجيح على فرض وقوع التعارض، بين قطعية دلالة الدليل وظنيته، لا على كونه سمعيا أو عقليا.

ويقرر الإمام بعد الإشارة إلى التعارض المتوهم بين الأدلة العقلية والأدلة النقلية إلى المخرج من ذلك، والمتمثل في تقديم الأدلة العقلية القاطعة، وأما الأدلة النقلية فمصيرها التأويل أو التفويض، وهذا ما سنتعرف عليه بالتفصيل من خلال المسائل التالية:

المسألة الأولى: تقديم العقل على النقل.

يقول السيد محمد رشيد رضا: "ذكرنا في المنار غير مرة أن الذي عليه المسلمون من أهل السنة وغيرهم من الفرق المعتد بإسلامها أن الدليل العقلي القطعي إذا جاء في ظاهر الشرع ما يخالفه، فالعمل بالدليل العقلي متعين، ولنا في النقل التأويل أو التفويض. وهذه المسألة مذكورة في كتب العقائد التي تدرس في الأزهر وغيره من المدارس الإسلامية في كل الأقطار، كقول الجوهرة[92]:

وكل نص أوهم التشبيها *** أوله أو فوض ورم تنزيها."[93]

وقال – أيضا –: "الصواب ما قرره الإسلام وهو أن النظر واجب في الأصول التي تثبت بها معرفة الله تعالى وصحة النبوة، ومتى اعتقدنا بقدرة الله وإرادته وعلوه، وكونه أوحى إلى بعض عبيده وألهمهم إرادة الناس إلى ما يسعدهم في حياتهم الأخرى فإنه يسهل علينا أن نسلم بكل ما يقول الموحى إليهم (الأنبياء عليهم السلام) تسليما. فإن وجدنا فيه شيئا يخالف ظاهره الدليل العقلي نرده إليه بالتأويل أو نفوض الأمر فيه إلى الله مع الأخذ بالدليل العقلي، هذا ما أجمع عليه أئمة المسلمين كما تقدم، وهو كاف في كون الإسلام دين العقل؛ لأن المسلم لا يترك الدليل العقلي القاطع بحال من الأحوال."[94]

إن ما قرره السيد رشيد رضا آنفا قد رجع عنه بعد وفاة شيخه الإمام محمد عبده، ومطالعته لكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل، فيقول عن شيخ الإسلام بمناسبة الكلام عن نصرته لمذهب السلف ومخالفته لجمهور المتكلمين :"فالرجل ليس صاحب مذهب مخترع تعارضت أدلته مع أدلة هذه الفرق واشتبه عليه الأمر حتى نرجح قوله على كل منها أو نرجح غيره عليه؛ بل هو ناصر مذهب جمهور السلف الصالح بالأدلة العقلية التي انخدع بنظرياتها كل من خدعته قليلا أو كثيراً ... ونحمد الله أن سخر لها من هدم كل ما خالف السلف من تلك النظريات بأدلة من جنسها هي أقوى منها، وأثبت بالبرهان أن صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول."[95].

كما يرد الشيخ رشيد على أصحاب هذا القانون الفاسد بأن إحالتهم الناس على العقل دون الشرع، إحالة على شيء لا ينضبط، وكان ينبغي أن يحالوا على الشرع؛ لأنه معلوم ومقطوع بصدقه، وهو أمر منضبط، بقوله: "ثم إن عقول الناس تختلف اختلافاً كثيراً فيما يوافق أصحابها وما لا يوافقهم، وذلك يقتضي أن يكون لكل فرد ممن يحكمون عقولهم في الدين دين خاص به، وللمجموع أديان كثيرة بقدر أن يسمي اتباعهم لها ديناً، وهو لا يصح – فتحكيم العقل عندهم – إن صح في كل مسألة من مسائل الدين مخالف لحكم العقل الصحيح، وإنما المعقول أن يطلب العاقل الدليل على أصل الدين فمتى ثبت عنده وجب عليه أن يتبع كل ما علم أنه منه."[96]

ويبقى المخرج المقترح عند الإمام محمد عبده بعد تقديم الدليل العقلي، هو تأويل الدليل النقلي أو تفويضه.

المسألة الثانية: التأويل.

التأويل هو إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو سببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عهدت في تعريف أصناف الكلام المجازي.[97]

وضرورته تتجلى في دفع التعارض بين الأدلة العقلية والنصوص الشرعية، والباعث على ذلك هو الوقوع في مأزق رد الكل أو أخذ الكل، فكان في التأويل مهربا عقليا، ومخرجا من ذلك التعارض المتوهم.

أما الشيخ رشيد رضا – رحمه الله – فقد كان على منهج السلف في موقفه من قانون التأويل، حيث بين خطره المتمثل في تعلق أصحاب كل مذهب مبتدع به ليستدل على بدعته بتأويله النصوص، وما جاز التأويل لقوم إلا وقد جاز للجميع؛ فليس تأويل فريق منهم بأولى من تأويل الآخر، فقال : "وليعلموا أنه لا يوجد كلام قط لا يمكن حمله على غير المراد منه حملا يقبله الكثير من الناس المشتغلين بالعلم، وليطالعوا كتاب (حجج القرآن) ويتأملوا كيف استدل جميع أصحاب المذاهب المبتدعة في الإسلام بآياته التي هي في منتهى البلاغة في البيان على تلك المذاهب المتناقضة ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ سورة البقرة. الآية :26."[98]

وقد حرص العقلانيون في مجملهم على تقييد هذا التأويل بقيدين أساسين هما: الاعتماد على العقل، واللغة وشواهدها.

أولا: العقل.

لقد اعتمد المتكلمون على العقل بشكل كبير في تأويلهم لآيات العقيدة، واتخذوه حكما ودليلا في أمور الدين كلها، وقد جددت المدرسة العقلية الحديثة الدعوى إلى تحكيم العقل في كل النصوص الشرعية، وأخضعت له كل شيء، وسلكت مسلك التأويل العقلي لآيات الغيب في القرآن الكريم، فكانت بذلك مدرسة اعتزالية معاصرة جعلت العقل حاكمها المطاع، وأسلست له القياد في جميع أمور الدين وقضاياه. أما أهل السنة فأنكروا هذا المنهج ليس عداء للعقل؛ بل هو الموقف الذي يقره العقل ويقضي به. يقول الشيخ رشيد رضا: "وإنما أنكر بعض العقلاء وأهل البصيرة على أمثاله (يعني: الرازي، فقد اتهم أهل السنة بإنكار النظر العقلي وسماهم حشوية)[99] من المتكلمين جعل العقائد الدينية والصفات الإلهية، وأخبار عالم الغيب محلا لنظريات فلسفية، وموقوفاً إثباتها على اصطلاحات جدلية ما أنزل الله بها من سلطان، ولم يستفد أصحابها منها غير تفريق الدين، واختلاف المسلمين والبعد عن حق اليقين، ويرى هؤلاء أن كون القرآن من عند الله قد ثبت ثبوتاً عقلياً من وجوه كثيرة؛ فوجب اتباعه حتى يتلقى العقائد والأحكام منه مع اجتناب التأويل للصفات الإلهية والأمور الغيبية بالنظريات الكلامية كما كان عليه السلف الصالح."[100]

ثانيا: اللغة العربية.

اللغة هي الضابط الأساسي الثاني، فإذا تقرر في نص الخطاب الإلهي ما يصح في العقول، فإن الخطوة التي لا غنى عنها هي البحث في ذلك الخطاب من الناحية اللغوية لجعل ألفاظه وتراكيبه قابلة للمعاني الموافقة للدليل العقلي.

يقول السيد رشيد رضا: "فتفسير القرآن لا يتم إلا بفهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن، بحيث يحقق المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة غير مكتف بقول فلان وفهم فلان، فإن كثيرا من الألفاظ كانت تستعمل في زمن التنزيل لمعان ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد."[101]

ومن أمثلة تأويلاتهم المعتمدة على اللغة وشواهد الشعر العربي، تأويل السيد رشيد رضا "صفة العين" بشدة المراقبة والحفظ، بقوله: "وقال الشاعر:

وإذا العناية لاحظتك عيونها *** نم فالمخاوف كلهن أمان.

وهذا التفسير هو الظاهر؛ بل المتبادر في هذا التعبير..."[102]

كما توسل السيد رشيد رضا بقواعد اللغة العربية في تأويل "صفة الإتيان" بقوله: "وإتيان الله تعالى فسره الجلال وآخرون بإتيان أمره، أي: عذابه..وأقر الأستاذ الإمام الجلال على ذلك، وبين في الدرس أن هذا الاستعمال من أساليب العرب المعروفة من حذف المضاف وإسناد الفعل إلى المضاف إليه مجازا وأوضحه أتم الإيضاح، فهو على حد ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف: الآية 82."[103]

ولقد برر السيد رشيد رضا ما وقع فيه من التأويل لبعض النصوص بقوله: "إن ما أدين الله تعالى به في صفات الله تعالى وأخبار عالم الغيب وغيرهما من كل ما كان عليه السلف من أمر الدين هو اتباع جمهورهم في إثبات ما أثبته الله تعالى ورسوله، ونفي ما نفياه من غير تعطيل ولا تأويل، وإنني إن ذكرت لبعض الآيات في ذلك تأويلا فإنما أذكره لما أعلم بالاختبار من أن من الناس من لا يقتنع بحقية النص بدونه."[104]

المسألة الثالثة: التفويض.

التفويض: هو رد العلم بنصوص الصفات والمعاد إلى الله تعالى، إما معنى وكيفية، أو كيفية فقط.

وعليه فالتفويض قسمان:

- الأول: تفويض المعنى والكيفية، وهو ما عليه بعض الخلف.
- الثاني: تفويض الكيفية دون المعنى، وهو مذهب السلف. وان لم يجري على اصطلاحهم تسميته تفويضا؛ بل المعروف عنهم الإثبات.[105]

أولا: تفويض المعنى والكيفية.

تفويض المعنى: هو رد العلم بمعاني آيات الغيب إلى الله عز وجل، وهو ما ذهب إليه الأستاذ الإمام محمد عبده في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ الانفطار: الآية 11-12. بقوله: "ومن الغيب الذي يجب علينا الإيمان به ما أنبأنا به في كتابه من أن علينا حفظة يكتبون أعمالنا، حسنات وسيئات، ولكن ليس علينا أن نبحث عن حقيقة هؤلاء، ومن أي شيء خلقوا، وما هو عملهم في حفظهم وكتابتهم، هل عندهم أوراق وأقلام ومداد كالمعهود عندنا، وهو ما يبعد فهمه، أو هناك ألواح ترسم فيها الأعمال؟ وهل الحروف والصور التي ترسم هي على نحو ما نعهد، أو إنما هي أرواح تتجلى لها الأعمال فتبقى فيها بقاء المداد في القرطاس إلى أن يبعث الله الناس؟ كل ذلك لا نكلف العلم به، وإنما نكلف الإيمان بصدق الخبر، وتفويض الأمر في معناه إلى الله. والذي يجب علينا اعتقاده من جهة ما يدخل في عملنا هو أن أعمالنا تحفظ وتحصى، لا يضيع منها نقير ولا قطمير."[106]

وهذا التفويض المعنوي هو ما سار عليه أهل الكلام كالإمام الرازي[107] والإمام السيوطي[108]، ونسبوه إلى السلف من أهل السنة، غير أن حقيقة مذهب السلف هو إثبات المعنى وتفويض الكيف كما سيأتي معنا لاحقا.

ثانيا: تفويض الكيف وإثبات المعنى.

تفويض الكيف: هو رد العلم بكيفية وكنه آيات الغيب والعقيدة إلى الله تعالى، وهو ما قرره السيد محمد رشيد رضا بقوله: "وبالجملة فالدلائل الكثيرة توجب القطع ببطلان قول من يقول إن في القرآن آيات لا يعلم معناها الرسول ولا غيره، نعم قد يكون في القرآن آيات لا يعلم معناها كثير من العلماء فضلا عن غيرهم وليس ذلك في آية معينة؛ بل قد يشكل على هذا ما يعرفه هذا."[109]

وقال – أيضا –:"... وهذا هو مذهب السلف فهم لا يقولون إن هذه الألفاظ لا يفهم لها معنى بالمرة، ولا يقولون إنها على ظاهرها بمعنى أن رحمة الله كرحمة الإنسان ويده كيده..."[110]

وقد قرر هذا المعنى من قبل شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات وصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توافق القرآن...ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية... وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه؛ بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية."[111]

والحاصل أن الإمامين متفقان على تفويض الدليل النقلي بعد استحالة تأويله، غير أنهما اختلفا في معنى التفويض المقصود، هل هو تفويض المعنى والكيف معا؟ أم تفويض الكيف وإثبات المعنى؟ فذهب إلى الأول الإمام محمد عبده، بينما ذهب إلى الثاني السيد رشيد رضا، ولا شك أن بين المذهبين بون شاسع يجعل هذا القانون معرضا للرد والنقد.

الخاتمة.

لقد اعتمد الإمام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا في رسم معالم فكرهما التوفيقي، وفي تفسيرهما لآيات العقيدة على أصلين فكريين أساسين:

أولهما: الأصل العقلي، حيث ضخما دور العقل واتخذاه حكما ودليلا في أمور الدين كلها.

ثانيهما: الأصل النقلي، حيث اعتمدا على القرآن الكريم والسنة النبوية القطعية الثبوت دون غيرها.

- ردا بالمقابل أخبار الآحاد الظنية الدلالة والثبوت، كما ردا الروايات الإسرائيلية جملة، كما تجرءا على

رد بعض الأحاديث الصحيحة، ولم يشفع لها كونها في الصحيحين، دون الاعتماد على معايير المحدثين في نقد الأخبار وتمحيصها.

- إذا خالف حكم العقل عندهما نص الكتاب أو السنة، وجب التعويل على حكم العقل، وتأويل

ظاهر النص أو تفويض معناه وكنهه.

- إن المنهج المعتمد عند الإمامين في الاستدلال على مسائل الاعتقاد برزت آثاره في تأويلهما للصفات الإلهية الذاتية والفعلية على مذهب المعتزلة والمتكلمين من متأخري الأشاعرة، فرارا من التشبيه والتجسيم، وصرفا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز من غير قرينة تدعوا إليه.

- إن منهج التأويل العقلي كانت بصمته حاضرة في بحوث الشيخين كمبحث النبوات، وخاصة فيما يتعلق بمسألة المعجزات، حيث لم يعترفا بغير القرآن الكريم معجزة؛ لأنها ذات طبيعة عقلية وروحية. أما المعجزات الحسية المادية فراما إنكارها وإخراجها عن ظاهرها المراد، كل ذلك تحت ذريعة كثر ترديدها بين المفكرين المحدثين، وهو أن زمن المعجزات والخوارق قد انتهى بظهور الإسلام، ودخول البشرية في سن الرشد بالاعتماد على العقل في تحصيل الإيمان، ولعل هذا ما سنحاول بيانه — ان شاء الله — في بحوث لاحقة.

وختاما فهذا آخر ما وفقني الله تعالى لكتابته في هذا البحث المتواضع الذي اعترف فيه بالعجز والتقصير، ولعلي أكون قد أصبت في بعض مسائله، فإن يكن ذلك حقا؛ فبفضل الله وهدايته، وحسن توفيقه وعنايته، وإن كانت الأخرى فذلك من نقصي وتقصيري وأتوب إلى الله وأستغفره، وأسأله عز وجل الصفح والغفران فيما زلت فيه قدمي، وانحرف فيه عن جادة الحق قلمي، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخص المقال.

لقد رام رواد مدرسة المنار الإصلاحية إلى التوفيق بين الإسلام والحضارة الغربية، وقد تزعم هذا الاتجاه الاصلاحي الاجتماعي الشيخ الإمام محمد عبده وأنصار دعوته من بعده، فنادوا بأن الإسلام هو الأساس الذي ينبغي أن يقوم على كاهله كل إصلاح، ولكنهم فسروا نصوصه تفسيرا يقبل معه كثيرا من أساليب الحياة والفكر الغربي، فأبرزوا للناس أن الدين الاسلامي لا يتعارض البته مع العلم، وذهبوا يقيمون الدين على أساس العقل الذي لا يعترف أرباب الثقافة الغربية بغيره حكما، وكنتيجة لمحاولة التوفيق هذه، وقعت هذه المدرسة في تأويلات

متعسفة وبعيدة، كنتيجة حتمية لمبالغتهم الشديدة في تقديس العقل وتحكيمه في أصول الدين وفروعه. ولبيان ذلك عقدت العزم على تسطير دراسة مقارنة لبيان موقف رائدي مدرسة المنار الاصلاحية من آيات العقيدة على مستوى النظرية والتطبيق، فجاء هذا البحث الموسوم ب " أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند الإمام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا."

وأما عن هيكلة البناء العام للبحث فهي كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بالإمام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا.

المطلب الأول: التعريف بالإمام محمد عبده.

المسألة الأولى: نسبه ومولده.
المسألة الثانية: حياته العلمية ومكانته.
المسألة الثالثة: وفاته وآثاره.
المطلب الثاني: التعريف بالسيد محمد رشيد رضا.

المسألة الأولى: نسبه ومولده.
المسألة الثانية: حياته العلمية ومكانته.
المسألة الثالثة: وفاته وآثاره.
المبحث الثاني: أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند الإمامين.

المطلب الأول: الأصول العقلية.

المسألة الأولى: العقل ينبوع المعرفة.
المسألة الثانية: التأثر بمنهج المدرسة الاعتزالية.
المسألة الثالثة: التأثير في منهج المدرسة العصرانية.
المطلب الثاني: الأصول النقلية.

المسألة الأولى: القرآن الكريم.
المسألة الثانية: السنة النبوية.
المطلب الثالث: التعارض بين الأصول العقلية والأصول النقلية.

المسألة الأولى: تقديم العقل على النقل.
المسألة الثانية: التأويل.
المسألة الثالثة: التفويض.
الخاتمة.

ولقد خلص هذا البحث إلى تقرير جملة من النتائج أبرزها:

- اعتماد الإمام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا في رسم معالم فكرهما التوفيقي، وفي تفسيرهما لآيات العقيدة على أصلين فكريين أساسين:

أولهما: الأصل العقلي، حيث ضخما دور العقل واتخذاه حكما ودليلا في أمور الدين كلها.

ثانيهما: الأصل النقلي، حيث اعتمدا على القرآن الكريم والسنة النبوية القطعية الثبوت دون غيرها.

- رد أخبار الآحاد الظنية الدلالة والثبوت، كما ردا الروايات الإسرائيلية جملة، كما تجرءا على رد بعض الأحاديث الصحيحة، ولم يشفع لها كونها في الصحيحين، دون الاعتماد على معايير المحدثين في نقد الأخبار وتمحيصها.
- إذا خالف حكم العقل عندهما نص الكتاب أو السنة، وجب التعويل على حكم العقل، وتأويل ظاهر النص أو تفويض معناه وكنهه.
- إن المنهج المعتمد عند الإمامين في الاستدلال على مسائل الاعتقاد برزت آثاره في تأويلهما للصفات الإلهية الذاتية والفعلية على مذهب المعتزلة والمتكلمين من متأخري الأشاعرة، فرارا من التشبيه والتجسيم، وصرفا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز من غير قرينة تدعوا إليه.
- إن منهج التأويل العقلي كانت بصمته حاضرة في بحوث الشيخين كمبحث النبوات، وخاصة فيما يتعلق بمسألة المعجزات، حيث لم يعترفا بغير القرآن الكريم معجزة؛ لأنها ذات طبيعة عقلية وروحية. أما المعجزات الحسية المادية فراما إنكارها وإخراجها عن ظاهرها المراد، كل ذلك تحت ذريعة كثر ترديدها بين المفكرين المحدثين، وهو أن زمن المعجزات والخوارق قد انتهى بظهور الإسلام، ودخول البشرية في سن الرشد بالاعتماد على العقل في تحصيل الإيمان.

الهوامش:

[1] – منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير. ص124-125.

[2] – تفسير آيات العقيدة. ج2 ص558. ولمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير. ص315.

[3] – تاريخ الأستاذ الإمام. ج4 ص411.

[4] – تفسير المنار. ج1 ص29.

[5] – تفسير آيات العقيدة. ج2 ص 559.

[6] – منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير. 145-146.

[7] – اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر. ج2 ص 803.

[8] – لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير. ص320. تعريف الدارسين بمناهج المفسرين. ص 570.

[9] – اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر. ج2 ص806.

[10] – المرجع نفسه. ج2 ص 805.

[11] – الإسلام والنصرانية. ص72-73.

[12] – رسالة التوحيد. ص10.

[13] – مجلة المنار. المجلد2.الجزء29. الصفحة457.

[14] – يشير إلى الحديث الذي أخرجه الإمام الترمذي بسنده عن ابن عباس، قال: أقبلت يهود إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا أبا القاسم أخبرنا عن الرعد، ما هو؟ قال: ملَكٌ من الملائكة وُكلَ بالسحاب، معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله. فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: زَجْرُهُ السحابَ إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر، قالوا: صدقت...الحديث. (انظر: "سنن الترمذي". أبواب: التفسير. باب: ومن سورة الرعد. رقم الحديث :3117.). وأخرجه الإمام أحمد في المسند. رقم الحديث:2583.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه:"إسناده صحيح". (ج3 ص128). وقال الشيخ الألباني:" وجملة القول أن الحديث عندي حسن على أقل الدرجات." انظر :(السلسلة الصحيحة رقم الحديث: 1872.ج4 ص493)

[15] – تفسير المنار. ج1 ص174.

[16] – المرجع السابق. ج2 ص561.

[17] – المرجع نفسه. ج9 ص566- 567.

[18] – اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار. ص131- 132.

[19] – خصائص التصور الإسلامي ومقوماته. ص20.

[20] – محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين. ص59-60.

[21] – حركة تتبنى وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي، والثقافة المعاصرة، يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة. انظر:"المدرسة العصرانية بين مزاعم التجديد وميادين التغريب." ص186.

[22] – شرح الأصول الخمسة. ص39.

[23] – فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. ص234.

[24] – المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[25] – المغني في أبواب التوحيد والعدل. ج4 ص174-175.

[26] – انظر: "معالم أصول الدين" للفخر الرازي. ص24.و"الإرشاد إلى قواطع الأدلة" لأبي المعالي الجويني. ص359.

[27] – الأسس القرآنية للتقدم. ص44.

[28] – المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[29] – الإسلام وقضايا العصر. ص15.

[30] – الدولة الإسلامية. ص177.

[31]– يشير إلى حديث عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل :أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بكتاب الله، قال فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال فبسنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم، قال فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله؟ قال أجتهد رأيي ولا آلو؟ فضرب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم صدره وقال: الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله لما يُرضي رسول الله.

رواه الإمام أحمد في "المسند" برقم: 22100. (ج 36 ص 416-417. ط. الرسالة) والترمذي في "سننه" برقم: 1377. وقال "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل." (ج 3 ص 168). وقال محققه الشيخ شعيب الأرناؤوط :"وقد ضعفه غير واحد من أئمة هذا الشأن لجهالة الحارث بن عمرو، وبإبهام أصحاب معاذ، لكن مال إلى القول بصحته غير واحد من المحققين، منهم أبو بكر الرازي، وأبو بكر بن العربي والخطيب البغدادي، وابن قيم الجوزية..."(ج3ص167-168)

قال الخطيب البغدادي في "الفقيه والمتفقه"(ج 1 ص 471): "إن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ :"لا وصية لوارث" وقوله في البحر: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" وقوله: "الدية على العاقلة" وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الإسناد له."

وانظر "إعلام الموقعين" (ج 1 ص 155).

[32] – تفسير المنار. ج5 ص120.

[33] – تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن. ص54. وانظر: تفسير القرآن الكريم: لمحمود شلتوت. ص10.

[34] – تفسير المنار(المقدمة) ج1 ص17.

[35] – المرجع السابق. ج1 ص4.

[36] – المرجع نفسه. ج1 ص22.

[37] – المرجع السابق. ج1 ص416-417.

[38] – المرجع نفسه. ج 1 ص 19 – 21.

[39] – رواه أبو داود في: "سننه" كتاب: السنة. باب: في لزوم السنة. حديث رقم: 4640. وابن ماجه في: "سننه" باب: حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. حديث رقم :12.

[40] – تفسير المنار. ج1ص7-8. قال الدكتور فهد الرومي: "ولم يشر رشيد رضا إلى المصدر، ولم نقف لابن كثير رحمه الله تعالى على مثل هذا؟"

انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير. ص337.

[41] – تفسير المنار. ج1 ص10.

[42] – المرجع نفسه. ج1 ص16.

[43]– عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما مِن بَنِي آدم مَوْلودٌ إلا يَمَسُّه الشيطانُ حِين يُولَد، فيَسْتَهِلُّ صارخا مِن مَسّ الشيطان، غير مريم وابنها» رواه البخاري في: "صحيحه". كتاب: أحاديث الأنبياء. باب: قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ مريم: 16. حديث رقم :3177.

[44]– عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما مِنكُم مِن أحَدٍ، إلَّا وقدْ وُكِّلَ به قَرِينُهُ مِنَ الجِنِّ، قالوا: وإيَّاكَ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: وإيَّايَ، إلَّا أنَّ اللَّهَ أعانَنِي عليه فأسْلَمَ، فلا يَأْمُرُنِي إلَّا بخَيْرٍ.». رواه مسلم في: "صحيحه". كتاب: صفة القيامة والجنة والنار. باب: تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قرينا. حديث رقم :5034و5035.

[45] – عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَتَاهُ جِبْرِيلُ وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ. فَأَخَذَهُ فَصَرَعَهُ فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عَلَقَةً. فَقَالَ: هذَا حَظُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءِ زَمْزَمَ. ثُمَّ لأَمَهُ. ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ. وَجَاءَ الْغِلْمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ يَعْنِي ظِئْرَهُ فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ. فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُنْتَقِعُ اللَّوْنِ. قَالَ أَنَسٌ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذلِكَ الْمِخْيَطِ فِي صَدْرِهِ.» رواه مسلم في: "صحيحه". كتاب: الإيمان. باب: الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات وفرض الصلوات. حديث رقم: 236.

[46] – تفسير المنار. ج3 ص392. وانظر: مجلة المنار. المجلد :19. العدد :9. الصفحة :529.

[47] – تفسير جزء عم. ص181.

[48] – مجلة المنار. ج19 ص27-28.

[49] – شرح الأصول الخمسة. ص770.

[50] – فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. ص158.

[51] – مجلة المنار ج 19 ص 342 – 343

[52] – المرجع السابق. ج 19 ص 344 – 345 بتصرف.

[53]– المرجع نفسه. ج 19 ص 348 – 349.

[54] – مجلة المنار. ج 10 ص 853.

[55]– المرجع نفسه. ج 27 ص 616

[56] – المرجع السابق. ج 12 ص 699.

[57] – المرجع نفسه. ج 9 ص 929 – 930.

[58] – المرجع السابق. ج 10 ص 853.

[59]– المرجع نفسه. ج 29 ص 69

[60]– المرجع نفسه. ج 30 ص 588.

[61] – انظر: أراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار. محمد بن رمضان الرمضاني.

[62]– الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة. ص 58.

[63] – مجلة المنار. ج 10 ص 853.

[64] – النهاية في غريب الحديث. ج 2 ص 409.

[65]– شرح الكوكب المنير. ج 4 ص 656.

[66] – التبصرة في أصول الفقه. ت محمد هيثو. ص249.

[67]– دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين. ص 248

[68] – تفسير المنار. ج1 ص7.

[69] – المرجع نفسه. ج1 ص324-325.

[70] – عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ادْخُلُوا البَابَ سُجَّدًا وَقُولوا حِطَّةٌ﴾ فَبَدَّلُوا، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ علَى أَسْتَاهِهِمْ، وَقالوا: حَبَّةٌ في شَعْرَةٍ.»

رواه البخاري في: "صحيحه". كتاب: التفسير. (سورة البقرة). باب: قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾. حديث رقم :4479.

[71] – تفسير المنار. ج1 ص325.

[72] – المرجع السابق. ج9 ص373.

[73] – المرجع نفسه. ج8 ص210-211.

[74] – رواه مسلم في: "صحيحه". كتاب: صفة القيامة والجنة والنار. حديث رقم :7231.

[75] – تفسير المنار. ج8 ص449.

[76] – العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب. ص48.

[77] – أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه". كتاب: أحاديث الأنبياء. باب: ما ذكر عن بني إسرائيل. حديث رقم :3461.

[78] – رواه أبو داود في: "سننه" كتاب: العلم. حديث رقم: 3664.

[79] – تفسير المنار. ج1 ص347.

[80] – رواه البخاري في: "صحيحه". كتاب: الطب. باب: السحر. رقم الحديث :5763.

[81] – تفسير جزء عم. ص182. والأعمال الكاملة. ج5 ص543-544.

[82] – قال الجصاص الحنفي: "وقد أجازوا من فعل الساحر ما هو أطم من هذا وأفظع، وذلك أنهم زعموا أن النبي عليه السلام سحر، وأن السحر عمل فيه حتى قال فيه: "إنه يتخيل لي أني أقول الشيء وأفعله ولم أقله ولم أفعله " وأن امرأة يهودية سحرته في جف طلعة ومشط ومشاطة، حتى أتاه جبريل عليه السلام فأخبره أنها سحرته في جف طلعة وهو تحت راعوفة البئر، فاستخرج وزال عن النبي عليه السلام ذلك العارض. وقد قال الله تعالى مكذبا للكفار فيما ادعوه من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال جل من قائل: ﴿قَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ الفرقان: الآية8.

ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين تلعبا بالحشو الطغام واستجرارا لهم إلى القول بإبطال معجزات الأنبياء عليهم السلام والقدح فيها، وأنه لا فرق بين معجزات الأنبياء وفعل السحرة، وأن جميعه من نوع واحد. والعجب ممن يجمع بين تصديق الأنبياء عليهم السلام وإثبات معجزاتهم وبين التصديق بمثل هذا من فعل السحرة مع قوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ طه: 69. فصدق هؤلاء من كذبه الله وأخبر ببطلان دعواه وانتحاله." أحكام القرآن. (ج 1 ص-59 58).

[83] – تفسير جزء عم. ص182.

[84] – تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن. ص130-131.

[85] – يقصد حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «ما مِنَ الأنْبِياءِ نَبِيٌّ إلَّا أُعْطِيَ ما مِثْلُهُ آمَنَ عليه البَشَرُ، وإنَّما كانَ الذي أُوتِيتُ وَحْيًا أوْحاهُ اللَّهُ إلَيَّ، فأرْجُو أنْ أكُونَ أكْثَرَهُمْ تابِعًا يَومَ القِيامَةِ.» رواه البخاري في: "صحيحه". كتاب: فضائل القرآن.. باب: كيف نزل الوحي وأول ما نزل. رقم الحديث :4981. ورواه مسلم في: "صحيحه". كتاب: الإيمان. رقم الحديث :402.

[86] – أخرجه البخاري في: "صحيحه". كتاب: المناقب. باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر. رقم الحديث :3636. وفي كتاب: مناقب الأنصار. باب: وانشق القمر وإن يرو آية يعرضوا. حديث رقم: 4864. وأخرجه مسلم في: "صحيحه". كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم. باب: انشقاق القمر. رقم الحديث :2800.

[87] – تفسير المنار. ج11 ص333.

[88] – المرجع السابق. ج7 ص526.

[89] – أخرجه البخاري في: "صحيحه". كتاب: بدء الخلق. باب: صفة إبليس وجنوده. رقم الحديث :3275.

[90] – تفسير المنار. ج7 ص526.

[91] – الإسلام والنصرانية. ص74-75.

[92] – جوهرة التوحيد. ص 19.

[93] – شبهات النصارى وحجج الإسلام. ص 71-72.

[94] – مجلة المنار. ج5 ص 807.

[95] – المرجع نفسه. ج22 ص 19.

[96] – مجلة المنار. ج 34 ص 758 – 759.

[97] – المرجع نفسه. ج 21 ص 807. وتفسير المنار. ج 12 ص 73.

[98] – مجلة المنار. ج 13 ص 421. وتفسير المنار. ج 3 ص 175.

[99] – انظر: مفاتح الغيب. ج 14 ص 19.

[100] – تفسير المنار. ج 8 ص 309 – 310.

[101] – المرجع نفسه. ج 1 ص 21.

[102] – المرجع نفسه. ج 12 ص 73.

[103] – المرجع نفسه. ج 2 ص 262.

[104] – مجلة المنار. ج31 ص 69.

[105] – منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة. ج 1 ص 104.

[106] – الأعمال الكاملة. ج 5 ص 336-337.

[107] – أساس التقديس. ص 222-223.

[108] – الإتقان في علوم القرآن. ج 2 ص 6.

[109] – تفسير المنار. ج 3 ص 180-181.

[110] – المرجع السابق. ج 3 ص 199.

[111] – مجموع الفتاوى. ج 3 ص 307–308.